معمولي عامل على معمولي اخر وقال ايضا يمكن ان يجعل زيد قائم وعمرو
قاعد من عطف شيئين على شيئين في نحو يقوم زيد ويقعد عمرو
واحد على معمولي عامل واحد بل العطف على معمولي عامل واحد
بالاتفاق لان باقامة العاطف مقامه والقواعد يقوم مقام الواحد
مختلفين في الاعراب نحو ضرب زيدا عمرو وبكر خالدا او متفقين
او متفقين نحو ضربت زيدا وعمرا قائما واعلمت زيدا عمرا
خاصلا وبكرا محمدا كريما ولا يكون عطفهما على واحد
عاملين مختلفين في المعمول اتفاقا في القبول او اختلافا لان حرف
العطف كالعامل ولا يتقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين كما في ان
زيدا يضرب عمرا وخالدا بكرا وان زيدا ضرب غلامه وعمرا اخوه وجوزه
الاخفش اذا لم يقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو في
الدار زيد والحجرة عمرو ونحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
المراد به تقدم المجرور على المرفوع والمنصوب في جانب المعطوف
والمعطوف عليه وعدم الحائل في جانب المعطوف عليه ما مر لان
مورد السماع هكذا لا تقدم الحائل على الرافع والناصب لانه يلزم
ان لا يجوز هذا المثال بل مثال المتن لان التقدم على العامل
المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد الحائل بتقدم ما على ما
روي عن الكسائي والفراء والزجاج والاخفش فح يجوز المثالان
ونحو في الدار زيد وعمرو الحجرة ومنعه سيبويه مطلقا لما
ذكرنا والفراء منعه على ما نقل ابن مالك عنه وهما يضمران الجار
في كل صورة فيوهم العطف على معمولي عاملين نحو قوله
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وانما
جوز الاكثر بشرط الضرورة لكونه قياسا على مورد السماع
كالمذكور وقوله اخر كل امرأ تحسبين امرأ ونار تؤقد
بالليل نارا اذ العطف على معمولي عاملين خلاف الاصل
فاطرد في مورد سماعه لا في غيره نحو في الرضي والثالث من
النحاة التاكيد قال في الضياح التوكيد والتاكيد التقرير
ولما لم يخف تصوره بما يطلق عليه لفظا التاكيد في تقسيم
قول تقريبه مع ان مفهوم اللغوي يشيء عن توقيفه وشرع في تقسيمه
فقال وهو قسمان لفظي سمي به لانه يقرر اللفظ كما يقرر المعنى

والمعنوي

والمعنوي يقرر المعنى فقط فمي ذا معنويا وذاك لفظيا وقابلهما
وهو قسمان الاول اللفظ الاول بمعنى مكرر اما بعينه او بمرادفه
اتفاق في الاخر المقصود به تزيين الكلام او مرادفه كائنا في المتصل
المتاكيد ولا يخفى ما في عبارة المتن من المسامحة لان التقرير ليس
فاضل عطف المرادف لان الظاهر عطف على المضاف اليه وهو الظاهر
الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكد بفتح الكاف الذي هو المضاف اليه
المتصل لان اضافة الى المفعول فتقتضي اللفظ الاول فهو المؤكد بفتح الكاف الذي هو المضاف اليه
على التكرير والضمير راجع الى اللفظ الاول فهو اما مرفوع مطوف
المضاف اليه فيكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا او مجرور ومعطوف على
مرادفه او المضاف مقدر من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اي او مجرور
في الالفاظ كلها على عمومها اسماء او افعالا او حروفا مفردا او مركبا
او يجري التاكيد اللفظي من المفعول فيخصص الالفاظ بالاسماء او
اي في الاسماء كلها لا في بعض كالمفعول فيخصص الالفاظ بالاسماء او
نحو جاءني زيد زيد او ضرب بن وضربت انت وضرب زيد
وزيد قائم زيد قائم وضرب زيد ضرب زيد وزيد في الدار زيد
او في الدار علامه في الدار غلامه وشهر على اللفظي ومعنوي هو يخصوص
بالمعارف من الاسماء اي لا يكون منونا اللفظي هو
اللفظي في الالفاظ كلها اريد به التنوين الا المعرفة ولا يجري
البصريين وقال الفاضل العصام والاظهر جواز تخصيص بالنكرات
للحاجة الى تاكيد هذا ملخص كلامه فتدبر والكوفيون جوزوا تاكيد النكرة
بما عدا النفس والعين اذا كانت معلومة القدر نحو درهم ردينار
ويوم وليلة بخلاف رجال ودراهم وهو اي التاكيد المعنوي يقسم
وعينه بمعنى ذاته وقد يزاد فيها البار فيقال جاءني زيد بنفسه
ونفسه فلا يكونان بهذا المعنى الا تاكيدا وينتصف فيهما افرادا
وجمع قلة في التثنية والجمعين هو الاول وفي الضمير فيفرد
للمفرد ويثنى للتثنية ويجمع للجمعين تقول جاءني زيد نفسه
والزيدان انفسهما والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان انفسهما
كراهتهم اجتماع متنين مختلفين كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
مضاف احدهما الى الاخر وتقسمها على ما حكاه ابن كيسان عن
بعض العرب والزيدون انفسهم وهندنفسها والهندان انفسهما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)